جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

التمام والنقصان

في باب "كان وأخواتها " بين البصريين والكوفيين دراسة نحوية مقارنة

الدكتورة

عيشة أبو الفتوح سيد أحمد

أستاذ اللغويات المساعد - بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بالإسكندرية - جامعة الأزهر - جمهورية مصر العربية

العدد الخامس والعشرون

للعام ١٤٤٣هـ / ٢٠٢١م

الجزء الثالث عشر

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢١م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

التمام والنقصان

في باب "كان وأخواتها " بين البصريين والكوفيين دراسة نحوية مقارنة

عيشة أبو الفتوح سيد أحمد

قسم اللغويات ـ بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية - جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني : eishaabualfotouh.18@azhar.edu.eg

الملخص

إن جمهور البصريين يرون كان وأخواتها أفعالًا ناقصة، تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ ويصير اسمها، وتنصب الخبر ويصير خبرها، وترتبط بها ارتباطًا معنويًّا. و أن الكوفيين يرون رأي البصريين في أن "كان" ناقصة، وقد نقل عنهم أنها تنصب الخبر، ويكون حالًا أو شبيهًا بالحال، وقد وضحنا عدم الدقة في النقل عنهم، ونقلنا من كتب الكوفيين ما يؤيد غير هذا الكلام. وأن التمام في هذه الأفعال معناه أن تكون مثل بقية الأفعال في الاكتفاء بالفاعل، ويجري عليها أحكام الفعل من التعلق بالضمائر والظروف وغيرها. وأن المعنى هو الفاصل في هذا الباب، فهو الذي يحدد نوع الفعل، فإذا احتاج بعدها الاسم لمنصوب صارت ناقصة، وإلا فهي تامة. والتمام في هذا الباب معناه الإكتفاء بالفاعل وتمام المعنى إذا قلت – قد كان زيد والنقصان خلاف ذلك لأن "كان" تدل على الزمان وارتبطت بالاسم والخبر بعدها.

الكلمات المفتاحية : عرض آراء مدرسه الكوفة – التمام والنقصان – مدرسة البصرة مع المقارنه – باب كان وأخوتها – دراسة نحوية .

Completeness and deficiency in the chapter "Was and her sisters" between the Basrians and the Kufic, a comparative grammatical study

Aisha Aboul Fotouh Syed Ahmed

Linguistics Department - College of Islamic and Arabic Studies for Girls - Alexandria - Al-Azhar University – Egypt .

Email: eishaabualfotouh.18@azhar.edu.eg

Abstract

The majority of the Basri see that she and her sisters were incomplete verbs, interfering with the subject and the predicate, then raising the subject and becoming its name, setting the predicate and becoming its predicate, and linking it to a moral link. And that the Kufics see the opinion of the Basri that "was" is incomplete, and it was reported from them that it establishes the report, and it is the case or similar to the case, and we have clarified the inaccuracy in the transmission from them, and we have quoted from the Kufic books what supports other than this saying. And that completeness in these verbs means that they are like the rest of the verbs in being satisfied with the subject, and the rules of the verb apply to them from attachment to pronouns, adverbs and others. And that the meaning is the separator in this section, as it determines the type of the verb, so if the noun after it needs a position, it becomes incomplete, otherwise it is complete. And the completeness in this section means the sufficiency of the subject and the completeness of the meaning if you say - Zaid and the decrease were otherwise, because "was" denotes the time and is associated with the noun and the predicate after it.

Keywords: Presentation of the views of the Kufa school - perfection and imperfection - Basra school with comparison - the door of Kan and her brothers - a grammatical study .

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقدِّمة

الكلام في باب "كان وأخواتها" كثير، وثابت في أبواب النحو، ولا يكاد يخلو منه كتاب. لكن الفكرة التي توقفت عندها هي: تمام هذه الأفعال ونقصانها، وكيف تكلم فيها النحاة.

وقد نقل عن الكوفيين أنهم لا يقسمون هذه الأفعال إلى تامة وناقصة، وأنها كلها تامة، وأن المرفوع بعدها فاعل لها، وأن المنصوب حالًا؛ على غير رأي البصريين.

فأردت مناقشة هذه الفكرة على ضوء بعض الأمثلة؛ حتى يتضح لنا صورة الرأيين، وأيهما أصوب. والله الموفق والمستعان.

ويتكون البحث من ثلاثة مطالب:

أولًا: التمام والنقصان في هذه الأفعال عند البصريين.

ثانياً: التمام والنقصان في هذه الأفعال عند الكوفيين.

ثالثاً: المقارنة بين الرأيين.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أولًا: رأي البصريين في تمام هذه الأفعال ونقصانها:

نبدأ هذه الفكرة من كتاب سيبويه.

حيث يقول: «هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه شيء واحد.

وذلك قولك: "كان" و"يكون" و"صار" و"مادام" و"ليس" وما كان نحوهنَّ من الفعل مما لا يَستغني عن الخبر. تقول: كان عبدُ الله أخاك، فإنَّما أردْتَ أن تُخْبِرَ عن الأُخوّة، وأدخلتَ كانَ لتَجعلَ ذلك فيما مضى. وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول في ظننت. وإن شئتَ قلتَ: كان أخاك عبدُ الله، فقدّمتَ وأخّرتَ كما فعلتَ ذلك في ضَربَ لأنه فِعْلٌ مثلُه وحالُ التقديم والتأخير فيه كحاله في ضربَ، إلاّ أنّ اسمَ الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحد. وتقول: كُنَّاهم، كما تقول ضربناهم وتقول: إذا لم نكنْهم فمَن ذا يكونُهم، كما تقول إذَا لم نَضربُهم فمن يضربهم. قال أبو الأسود الدُّؤَلىّ:

فَإِنْ لَا يَكُنها أَو تَكُنْه، فَإِنَّهُ أَخوها، غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبانِها[1]

فهو كائن ومكَونٌ، كما تقول ضاربٌ ومضروبٌ.

وقد يكون لكانَ موضعٌ آخَرُ يُقتصَرُ على الفاعل فيه تقول: قد كان عبدُ الله، أي قَد خُلِق عبدُ الله. وقد كان الأمرُ، أي وقعَ الأمرُ. وقد دام فلانٌ، أي ثبت. كما تقول رأيتُ زيداً تريد رؤْية العين، وكما تقول أنا وَجَدتْهُ تريد

(١) البيت من بحر الطويل ، اللسان (لَبَن)، والخزانة ٤٢٦/٢، وشاهده تصرف "كان" تصرف الأفعال الحقيقية في عملها بيتصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي نحو ضربني.

وِجدان الضَّالَّة، وكما يكون أصبحَ وأَمسىَ مرّةً بمنزلة كان، ومـــرّةً بمنزلـــة قولك أسْتَيْقَظُوا ونامُوا.

فأمْا ليس فإنَّه لا يكون فيها ذلك، لأنها وضعَتْ موضعاً واحدا، ومن ثم لم تصرف تصرُّفَ الفعلِ الآخَر...»[١].

ولو تأملنا الكلام لوجدنا فيه ثلاثة أمور:

الأول: أنه ذكر من هذه الأفعال: "كان" و"صـــار" و"مـــادام" و"لـــيس"، واقتصر عليها.

الثاني: أنها تأتي تامة وناقصة، والنقصان عنده أن تكون كالفعل ترفع الفاعل وتنصب المفعول، أما التامة فهي التي ترفع الفاعل فقط وتكتفي به.

الثالث: أن "ليس" جامدة لا تتصف بالكمال ولا بالنقصان.

وقال المبرد: «وكان" موضع آخر لا يحتاج فيه إلى الخير، وذلك قولك: أنا أعرفه مُذَّ كان زيد، أي: مُذَّ خلق، وتقول: قد كان الأمر وقع، فمن ذلـــك قول الله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً﴾[٢] [٢٨٢- سورة البقرة] فمن رفع.

قال الشاعر:

فِدىً لبَني ذُهْلِ بْنِ شَيْبانَ ناقَتي إِذَا كَانَ يومٌ ذُو كواكبَ أَشْهَبُ[٣]

---

(١) الكتاب ١/٤٥ - ٤٦ مختصرًا.

(٢) قراءة رفع "تجارة" ونصبها من السبعة؛ فعاصم وحده نصب "تجارة حاضرة"، فكان ناقصة، واسمها مستتر، أي: المبايعة، والباقون بالرفع. [راجع: النشـــر ٢/٣٣٧، والإتحـــاف ص: ١٦٦، والبحر ٢/٣٥٣].

(٣) البيت من بحر الطويل في اللسان (شهب). وأشهب: يوم الحرب، وشاهده: على أن "كـــان" تامة بمعنى "وقع". [راجع ابن يعيش ٧/٩٨].

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وكذلك "أصبح" و"أمسى" تكون مرة بمنزلة "كان" التي لها خبر، ومرة تكون بمنزلة "استيقظ" و"نام"، فإنما هي أفعال...».

وقد عقد الإمام أبي البركات الأنباري لها بابًا، فقال: « فإن قيل: فعلى كم تنقسم كان وأخواتها؟ قيل: أمَّا كان فتنقسم على خمسة أَوجه:

الوجه الأوّل: أنها تكون ناقصة فتدل على الزمان المجرد عن الحدث؛ نحو: "كان زيد قائمًا" ويلزمها الخبر لِمَا بيّنا.

والوجه الثاني: أنها تكون تامة، فتدل على الزمان والحدث كغيرها من الأفعال الحقيقية، ولا تفتقر إلى خبر؛ نحو: كان زيد، وهي بمعنى: حدث ووقع؛ قال الله تعالى: {وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ} [سورة البقرة:٢٨٠]. أي: حدث ووقع... وقال تعالى: {فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ ۖ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾} [سورة مريم:٢٩]. أي: وجد وحدث؛ و"صبيًّا": منصوب على الحال، ولا يجوز أن تكون "كان" ههنا الناقصة؛ لأنه لا اختصاص لعيسى في ذلك؛ لأن كُلًّا قد كان في المهد صبيًّا، ولا عجب في تكليم من كان فيما مضى في حال الصَّبي، وإنما العجب في تكليم من هو في المهد في حال الصبي، فدل على أنها -ههنا- بمعنى: وجد وحدث...

والوجه الثالث: أن يجعل فيها ضمير الشأن والحديث، فتكون الجملة خبرها...

والوجه الرابع: أن تكون زائدة (غير عاملة)...

والوجه الخامس: أن تكون بمعنى صار»[١].

---

(١) أسرار العربية للأنباري، ص: ١٣٣ - ١٣٧ مختصرًا.

وذكره غير واحد[١].

ويقول ابن يعيش: «وأمّا كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقيّ يدل على معنى وزمان، نحوَ قولك: "ضَرَبَ"، فإنه يدلّ على ما مضى من الزمان، وعلى معنى الضرب. و"كَانَ" إنمّا تدلّ على ما مضى من الزمان فقط، و"يَكُونُ"، تدلّ على ما أنت فيه، أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدلّ على زمان فقط. فلمّا نقصت دلالتُها، كانت ناقصة. وقيل: "أفعال عبارة" أي: هي أفعال لفظيةٌ لا حقيقيةٌ، لأنّ الفعل في الحقيقة ما دلّ على حَدَث، والحدثُ الفعل الحقيقى، فكأنه سُمّي باسمِ مدلوله. فلمّا كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث، لم تكن أفعالاً إلَّا من جهة اللفظ والتصرّف؛ فلذلك قيل: "أفعال عبارة"، إلَّا أنها لمّا دخلت على المبتدأ والخبر، وأفادت الزمان في الخبر، صار الخبرُ كالعوض من الحدث، فلذلك لا تتمّ الفائدةُ بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب»[٢].

وهذا الكلام رائع من ابن يعيش؛ حيث فسر النقصان فيها لدلالتها على الزمان دون الحدث كغيرها من الأفعال، فتم تعويض ذلك بالخبر، ولكنا رأينا كلام سيبويه في دلالتها على التمام، وتأتي منها الحدث والمصدر.

وردّ أستاذنا/ فاضل السامرائي هذا الكلام فقال: «وذهب آخرون إلى القول بأنها تدل على الحدث كبقية الأفعال، وإنما سميت ناقصة؛ لأنها لا يتم الكلام بمرفوعها، بل لابد من المنصوب.

وأبطلوا القول الأول بأمور، منها:

---

(١) راجع ابن يعيش ٨٩/٧ – ٩٠.

(٢) شرح ابن يعيش ٨٩/٧ – ٩٠ مختصرًا.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١- أنها صرح بمصدرها، فيقال: الكون، والإصباح، والإمساء، والصيرورة ونحوها.

قال الشاعر:

ببذلٍ وحلمٍ ساد في قومه الفتى وكونُك إياهُ عليك يسير[١]

والمصدر هو الحدث المجرد من الزمن، فدل ذلك على إفادتها الحدث.

٢- ومن ذلك: وقوع "دام" صلة لـ "ما" المصدرية، وذلك كقوله تعالى: {مَا دُمْتُ حَيًّا} [سورة مريم:٣١]. فتؤول بمصدر... فدل ذلك على إفادتها الحدث؛ لأن المصدر هو الحدث المجرد كما ذكرنا[٢].

وقال الرضي في شرحه على الكافية: «وما قال بعضهم من أنها اسمية ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر؛ ليس بشيء؛ لأن "كان" في نحو: كان زيد قائمًا يدل على "الكون" الذي هو المحصول، وخبره يدل على "الكون" المخصوص، وأما سائر الأفعال الناقصة نحو: "صار" الدال على الانتقال، و"أصبح" الدال على "الكون في الصبح" أو الانتقال، ومثله أخواته، و"مادام" الدال على "الكون الدائم"، و"مازال" الدال على الاستمرار، وكذا أخواتها، و"ليس" الدال على الانتفاء؛ لدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور، فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالواه»[٣].

---

(١) البيت من بحر الطويل العيني ١٥/٢، والهمع ١١٤/١، والأشموني ٢٣١/١. والشاهد فيه: إعمال مصدر "كان" الناقصة. [معجم الشواهد ٤٠٤/١].

(٢) تحقيقات نحوية للدكتور فاضل السامرائي، ص: ٧٩ وما بعدها.

(٣) الرضي على الكافية ٢٩٠/٢، وتحقيقات نحوية، ص: ٧٧ فما بعدها.

وكلام الرضي وأستاذنا الدكتور فاضل واضح تمام الوضوح؛ إذ يرون أن النقص في هذه الأفعال هو تمام المعنى يتوقف على وجود اسمها وخبرها، لا أنها تقل عن الأفعال الأخرى في أنها لا تدل على المصدر ولا يأتي منها مصدر، فقد أتى منها جميع تصاريف الفعل.

ويستمر أستاذنا الدكتور، ويقول: «أنه قد يأتي منها اسم الفاعل، واسم الفاعل هو ما دل على الحدث وذات الفاعل، نحو: كائن ومنفك وصائر ومصبح ونحو ذلك، نحو:

وَمَا كُل مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا ... أَخَاكَ إِذَا لَم تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا[(١)]

وقوله:

قَضَى الله يَا أَسمَاءُ أن لَستُ أُحِبُّكِ حَتَّى يُغمِضَ العَينَ

ويأتي منها الأمر، وذلك كقوله تعالى: {كُونُواْ قَوَّٰمِينَ } [سورة النساء:١٣٥]، فلو لم يكن فيها الحدث لما صح بناء الأمر منها؛ إذ ليس هناك معنى الأمر بالأمر، وإنما هو طلب القيام بحدث ما...»[(٣)].

ويستمر الدكتور فاضل في إثبات الفكرة في أن هذه الأفعال مثل بقية الأفعال، فيقول: «إن الأصل في الفعل: الدلالة على الحدث والزمن، فما دل

---

(١) البيت من بحر الطويل والشاهد عمل اسم الفاعل من "كان" رابجع: الأشموني ٢٣١/١ والهمع ١١٤/١.

(٢) البيت من بحر الطويل للحسين بن مطير الأسدي، ويروى "بارحًا| موضع |زائلًا|. وهو خبر "ليس"، والشاهد فيه: إجراء مجرى فعله، والتقدير: لست أزال أحبك. [راجع: الأشموني ٢٣١/١، والهمع ١١٤/١، واللسان (غمض)].

(٣) تحقيقات نحوية، ص: ٧٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

على الحدث وحده هو المصدر، نحو: الجلوس والقيام، وما دل على الزمن وحده هو اسم الزمان، نحو: الآن وغدًا، ولا يخرج الفعل من أصله إلا بدليل، ولم يقم دليل على خروجها عن أصلها، بل هناك أدلة تثبت عدم خروجها عن أصلها، كوجود المصادر وغيرها مما يثبت لها الحدث.

أنها لو كانت معناها الزمن لجاز أن ينعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى، كما يتحقق منه، ومن اسم زمان، وذلك كما تقول: السفر غدًا؛ فـ |السفر| اسم معنى، و"غدًا" اسم زمان، ولصح أن يقال: أصبح السفر، وما انفك السفر، فلما لم يصح ذلك انتفى ما قالوه.

أن الأفعال المتساوية في الزمن إنما تمتاز بالأحداث، فإذا زال ما به الافتراق وبقي ما به التساوي؛ فلا فرق بين "كان زيد غنيًّا" و"صار زيد غنيًّا"، والفرق حاصل فبطل ما يوجب خلافه».(١)

وأنا مع الدكتور فاضل في أنها تفيد الحدث، ويأتي منها تصاريف الفعل المختلفة، من: مصدر، واسم فاعل، وأمر، ومضارع وغيرها. وأن نقصانها في الاحتياج إلى اسمها وخبرها كما ذكر النحاة.

ولذلك عقد صاحب الإنصاف مسألة بين الكوفيين والبصريين تحت عنوان:

علام ينتصب خبر "كان" وثاني مفعولي "ظننت"

«ذهب الكوفيون إلى أن خبر "كان" والمفعول الثاني لـ "ظننت" نصب على الحال، وذهب البصريون إلى أن نصبها المفعول لا على الحال. وأما

(١) تحقيقات نحوية، ص: ٧٨ فما بعدها.

البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنَّ نَصْبَهما نَصْبُ المفعول لا على الحال لأنهما يقعان ضميرا في نحو قولهم: "كُنَّاهُم، وإذا لم نكنهم فمن ذَا يَكُونُهُمُ؟ " قال الشاعر:

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبُهَا الْغُوَاةُ فَإِنَّنِي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِيًا بِمَكَانِهَا

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا[1] ....»[2].

ومن هذا نفهم أن التمام في "كان" وأخواتها عند البصريين كما ذكر سيبويه؛ أنها تكون بمعنى "وجد" تكتفي بالفاعل.

وأما كونها ناقصة فليس لأنها ليس لها مصادر أو لا تتصرف تصرف الأفعال، بل إنها تتحمل الضمائر، ويأتي منها صيغ الاشتقاق.

ولكن النقصان لأن ما بعدها ارتبط بها في المعنى من اسم وخبر.

وما ذكره صاحب الإنصاف من أن منصوبها ليس حالًا، كما يرى الكوفيون، فلو قلت مثلًا: كان زيد منطلقًا فلا معنى للحال هنا.

وأين معنى الحالية في قول الشاعر: إلا يكنها أو تكنه.

وقال ابن يعيش: « قال صاحب الكتاب: و"كان" على أربعة أوجه ناقصة كما ذكر، وتامة بمعنى "وقع" و"وجد"، كقولهم كانت الكائنة والمقدورة كائن، وقوله تعالى: {كُن فَيَكُونُ} [سورة البقرة:١١٧].

---

(١) سبق ذكر هذه الأبيات عند سيبويه، والشاهد: أن "كان" وأخواتها تجري مجرى الأفعال الحقيقية في عملها وتحملها الضمائر.

(٢) الإنصاف ٢/٨٢١ – ٨٢٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

اعلم أن "كانَ" أُمُّ هذا الباب، وأكثرُها تصرّفًا، فلها: أربعةُ مواضع كما ذكر. أحدها: أن تكون ناقصة، فتفتقر إلى الخبر، ولا تستغني عنه؛ لأنها لا تدل على حَدَثٍ، بل تفيد الزمان مجرَّدًا من معنى الحدث، فتدخل على المبتدأ والخبر، لإفادة زمان الخبر، فيصير الخبر عوضًا من الحدث فيها، فإذا قلت: "كان زيدٌ قائمًا"، فهو بمنزلة قولك: "قام زيدٌ" في إفادة الحدث والزمن.

واعلم أن "كانَ" قد اجتمع فيها أمران، كلٌّ واحد منهما يقتضي جواز حذف الخبر، ومع ذلك فإن حذفه لا يجوز. وذلك أنّ هذه الأفعال داخلة على المبتدا والخبر، وحذفُ خبر المبتدأ يجوز من اللفظ إذا كان عليه دليلٌ من لفظٍ أو غيره... والآخرُ: أن هذه الأفعال جارية مجرى الأفعال الحقيقية وفاعلِها ومفعولِها، والمفعول يجوز إسقاطه، وأن لا تأتي به، ولا يجوز ذلك في خبر هذه الأفعال، وإن كانت مشبّهة بتلك. والعلّةُ في ذلك ما ذكرناه من أن الخبر قد صار كالعوض من الحدث، والفائدةُ منوطة به، فكما لا يجوز إسقاط الفعل في "قام زيدٌ"، فكذلك لا يجوز حذف الخبر؛ لأنه مثله... واعلم أن هذه الأفعال، لمّا كانت متصرّفة تصرُّفَ الأفعال الحقيقية ومشبّهة بها، جاز في خبرها ما هو جائز في المفعول من التقديم والتأخير، فتقول: "كان زيد قائمًا"، و"كان قائمًا زيد"، و"قائمًا كان زيد". كل ذلك حسن. قال الله تعالى: {وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ} [سورة الروم: ٤٧] فـ "حقًا" خبر مقدّم(١).

وهذا الكلام مفيد، وقد أكد ابن يعيش في أنها مثل بقية الأفعال، غير أن نقصانها في بعض الحالات عند دلالتها على الزمن في وقوع المبتدأ

(١) شرح المفصل ٧/٩٥ – ٩٧ مختصرًا.

والخبر، ويجوز فيها ما يجوز للأفعال الأخرى من تقديم خبرها على اسمها، كتقديم المفعول على الفاعل في الأفعال الأخرى.

ولا ينتصب خبرها على الحالية كما ذكر الكوفيون.

ويقول السيوطي عن "الأفعال الناقصة": «اخْتلف فِي دلَالَة هَذِه الْأَفْعَال على الْحَدث فَمَنعه قوم مِنْهُم الْمبرد وَابْن السراج والفارسي وَابْن جني وَابْن برهَان والجرجاني والشلوبين وَالْمَشْهُور والمتصور أَنَّهَا تدل عَلَيْهِ كالزمان كَسَائِر الْأَفْعَال»(١).

وكلام السيوطي غير دقيق؛ لأنهم قد أثبتوا أنها تدل على الحدث كما وضحنا، ولكن النقصان في حاجتها للخبر لتتمة المعنى.

(١) الهمع ٣٦٢/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الثاني

رأي الكوفيين في تمام "كان" ونقصانها

نأخذ رأي الكوفيين من مصادرهم، ثم نذكر ما قيل عنهم ونقل عنهم في هذا الشأن، ولعل أكثره غير صحيح.

يقول الفراء في تفسير قوله تعالى: {وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ} [سورة الحجر: ٤]. لو لم يكن فيه الواو كان صوابًا كما في موضع آخر: {وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ} [سورة الشعراء:٢٠٨]. كما يقول في الكلام: ما أظن درهمًا إلا كافيك، ولا يجوز: إلا وهو كافيك؛ لأن الظن يحتاج إلى شيئين، فلا تعترف بالواو، فيصير الظن كالمكتفي من الأفعال باسم واحد، وكذلك أخوات "ظننت" و"كان" وأشباههما، و"إن" وأخواتها إذا جاء الفعل بعد "إلا" لم يكن فيه الواو، فخطأ أن تقول: إن رجلًا وهو قائم، أو: أظن أن رجلًا وهو قائم، أو: ما كان رجل إلا وهو قائم... فأما "أصبح" و"أصبح" و"أمسى" و"رأيت" فإن الواو فيهن أسهل؛ لأنهن توام، بمعنى "تامات"، وفي حال "كان" و"ليس" و"أظن"»[(١)].

وهذا يدل على أن الفراء يرى "كان" وأخواتها و"ظن" وأخواتها لا تأتي العرب بالواو في خبرها الواقع جملة، وهذا يدل على ارتباط هذه الأفعال بالجملة بعدها. وأنها تأتي تامة تكتفي باسم واحد.

(١) معاني القرآن للفراء ٨٣/٢ – ٨٤ مختصرًا.

وقال الفراء أيضًا: «وقوله سبحانه: {وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ} [سورة الزخرف:٧٦]. وجعلت "هم" هاهنا عمادًا فنصب "الظالمين"، ومن جعلها اسمًا رفع...»(١).

وهذا يدل على أنها ترفع وتنصب.

وقال أيضا: «وقد تقوله العرب في "ظننت" وأخواتها من: رأيت، وعلمت، وحسبت؛ فيقولون: أظنني قائمًا؛ لنقصانهما وحاجتهما إلى خبر سوى الاسم...»(٢).

وقال أيضًا: «وقوله: {أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ} [سورة يونس:٢] نصب "عجبًا" بـ "كان"، ومرفوعها "أن أوحينا"، وكذلك أكثر ما جاء في القرآن، إذا كانت "أن" ومعها فعل أن يجعلوا الرفع في "أن" ولو جعلوا "أن" منصوبة، ورفعوا الفعل؛ كان صوابًا... »(٣).

وفي مجالس ثعلب: «وقال الكسائي: سمعت العرب تقول: هذا زيد إياه بعينه. فجعله مثل كان. وقالوا: تربع ابن جؤية في اللحن حين قرأ: (هؤلاء بناتي هن أطهر لكم) وجعلوه حالاً، يعنى أطهر. وليس وكما قالوا، هو خبر لهذا كما كان في كان...»(٤).

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣٧/١.
(٢) معاني القرآن ١٠٦/٢ مختصرًا.
(٣) معاني القرآن ٤٥٧/١، وراجع ٣٢٢/٢.
(٤) مجالس ثعلب ٤٣/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وهذا كثير فيما نقل عن الكوفيين أنهم يرون هذه الأفعال تامة وناقصة، والناقصة ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها، ويلحقون بها أفعالًا أخرى، مثل: "ظن" وأخواتها.

والتمام عندهم اكتفاؤها بالمرفوع كما ذكر البصريون، والمنقول عنهم غير ذلك.

يقول صاحب الإنصاف: «ذهب الكوفيون إلى أن خبر "كان" والمفعول الثاني لـ "ظننت" نصب على الحال. وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول، لا على الحال.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن خبر "كان" نصب على الحال أن "كان" فعل غير واقع أي غير متعد والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعا فإنه يقع على الواحد والجمع نحو: ضَرَبَا رجلا، وضَرَبَا رجالا، ولا يجوز ذلك في "كان"، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: كانا قائما، وكانا قياما، ويدل على ذلك أيضا أنك تَكْنِي عن الفعل الواقع نحو "ضَرَبْتُ زيدًا" فتقول: فَعَلْتُ بزيد، ولا تقول في كنت أخاك: فعلت بأخيك، وإذا لم يكن متعديا وجب أن يكون منصوبا نصب الحال، لا نصب المفعول؛ فإنا ما وجدنا فعلا ينصب مفعولا هو الفاعل في المعنى، إلا الحال، فكان حمله عليه أولى، ولأنه يحسن أن يقال فيه "كان زيد في حالة كذا" وكذلك يحسن أيضا في ظننت زيدا قائما "ظننت زيدا في حالة كذا" فدل على أنه نصب على الحال.

قالوا: ولا يجوز أن يقال "إنه لو كان نصبًا على الحال لما جاز أن يقع معرفة في نحو: كان زيد أخاك... على أنه قد جاءت الحال معرفة...

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: "إن الفعل إذا كان واقعا فإن فعل الاثنين يقع منه على الواحد والجمع، نحو: ضربا رجلا، وضربا رجالا ولا يجوز ذلك في كان؛ فإنه لا يقال كانا قائما وكانا قياما" فنقول: إنما لم يجز في "كان" كما جاز في ضرب؛ لأن المفعول في "كان" هو الفاعل في المعنى، ولا يكون الاثنان واحدا ولا جماعة، وإنما كان المفعول في "كان" هو الفاعل في المعنى؛ لأنها تدخل على المبتدأ والخبر فيصير المبتدأ بمنزلة الفاعل، والخبر بمنزلة المفعول، وكما يجب أن يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى نحو "زيد قائم.

وأما قولهم: "إن الحال قد جاء معرفة في قولهم: أرسلها العراك، وطلبته جهدك، ورجع عوده على بدئه" قلنا: هذه الألفاظ مع شذوذها وقلتها ليست أحوالا، وإنما هي مصادر دلت على أفعال في موضع الحال»[(١)].

ويقول الدكتور شوقي ضيف: «أما باب "كان" وأخواتها فقد أراحوا الناشئة من الكوفيين إذا أعربوا "كان" وأخواتها مثل "أمسى" و"أصبح" و"مازال" أفعالًا تامة لا ناقصة، وما بعدها فواعل، والمنصوبات أحوالًا»[(٢)].

وقال أيضًا: «ولم أعقد مبحثًا لـ "كان" وأخواتها في كتاب "تجديد النحو"؛ إذ أخذت فيها برأي الكوفيين القائل: إن المرفوع بعدها فاعل والمنصوب حال...»[(٣)].

---

(١) الإنصاف ٨٢١/٢ - ٨٢٧ مختصرًا.

(٢) تيسير النحو، ص: ٥.

(٣) نفسه ص: ٥١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ويقول: «ورأي الكوفيين أدق من الوجهة العلمية الخالصة؛ لأن قاعدة "كان" عندهم مفردة، فهي دائمًا تامة، ويليها فاعل مرفوع، وقد يليها منصوب، وحينئذ يعرب حالًا، وبذلك لا توزع بين تامة وناقصة»(١).

ويبدو أن أستاذنا الدكتور شوقي ضيف مع صاحب الإنصاف وإن كان صاحب الإنصاف دقيقًا؛ حيث قال: «ولم يوجد ذلك في "كان" الناقصة، التي وقع فيها الخلاف دون التامة التي بمعنى "وقع"...»(٢).

ويعقب أستاذنا الدكتور فاضل، ويقول: «ومن الواضح أن ما ذكره الأستاذ شوقي ضيف في أن المرفوع بعدها فاعل عندهم؛ مغاير لما نقلناه عن النحاة في أن المرفوع بعدها إنما هو مرفوع كما كان مرفوعًا به قبل دخولها، أي أنه لا يزال مبتدأ عندهم، ولذلك سأل الصبان عن خبر هذا المرفوع فقال: «وعلى مذهبهم -يعني الكوفيين- أن الخبر المرفوع؟ وهل يقال: سدت الحال مسده؟»(٣).

وذكر الرد على مذهبهم، فقال: «وردّ مذهبهم بأنه يلزم عليه أن الفعل ناصب غير رافع، ولا نظير له...»(٤).

وخلاصة المنقول عنهم هنا:

١- أنهم لا يقسمون هذه الأفعال إلى تامة وناقصة، بل كلها تامة كما ذكر د. شوقي ضيف.

---

(١) نفسه، ص: ٩١.
(٢) الإنصاف ٢٦/٢.
(٣) حاشية الصبان ٢٢٦/١، وتحقيقات نحوية، ص: ٦٦ فما بعدها.
(٤) حاشية الصبان ٢٢٦/١، وانظر: حاشية الخضري ١٧/١.

٢- أن المرفوع بعدها فاعل، كما ذكر بعضهم.

٣- أن المنصوب بعدها حال، أو شبيه بالحال، كما ذكر صاحب الإنصاف.

وهذا كله ليس صحيحًا؛ فقد ذكر من كتب الكوفيين أنفسهم أنهم يرونها ناقصة وتامة، ولا فرق بينهم وبين البصريين في ذلك غير أنهم ألحقوا بها "ظن" وأخواتها، وبعض الأفعال مثل: "مرّ" وغيرها.

ومما يؤكد ذلك ابن السراج: حيث قال: «وتقول: مررت بزيد واقفًا فتنصب "واقفًا" على الحال، والكوفيون يجيزون نصبه على الخبر يجعلونه كنصب خبر "كان" وخبر الظن ويجيزون فيه إدخال الألف واللام، ويكون: مررت عندهم على ضربين: مررت بزيد فتكون تامة، ومررت بزيد أخاك فتكون ناقصة إن أسقطت الأخ كنقصان "كان" إذا قلت: كان زيد أخاك ثم أسقطت الأخ كان ناقصًا حتى تجيء به. وهذا الذي أجازوه غير معروف عندي من كلام العرب ولا موجود في ما يوجبه القياس»[(١)].

وكلام ابن السراج يدل على أنهم يقسمونها إلى تامة وناقصة، ويلحقون بها "ظن" وغيرها.

وقال السيوطي : «وذهب الكوفيون إلى أن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات كان في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب ونحو كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادما وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة. فيعربون هذا تقريبا والمرفوع اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب لأن المعنى إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم وعن الشمس بالطلوع

(١) الأصول لابن السراج ١/٢٠، وراجع: شرح الجمل ١/٣٧٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وأتى باسم الإشارة تقريبا للقدوم والطلوع ألا ترى أنك تشر إليهما وهما حاضران وأيضا فالخليفة والشمس معلومان فلا يحتاج إلى تبيينهما بالإشارة إليهما وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب لأنك لو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى كما لو أسقطت كان من كان زيد قائمًا»[١].

(١) الهمع ١/١١٣.

ثالثاً: الموازنة بين الكوفيين والبصريين في هذه المسألة:

معنى "النقصان" في "كان" وأخواتها -كما بينا- مرتبط بتمام المعنى ونقصانه، وسميت ناقصة؛ لأن الأفعال كلها تكتفي بالرفع بها، أما هذه فلابد لها من منصوب، وذلك في حالة دخولها على المبتدأ والخبر، وما يصلح أن يكون مبتدأ وخبر، والمنصوب بها -سواء كان خبراً أو حالًا- كما نقل عن الكوفيين- لا يؤثر في معنى النقصان فيها.

وقد وضحنا عدم الدقة في النقل عن الكوفيين في ذلك الأمر؛ فهم يرون المبتدأ مرفوع بها، وذلك من كتب أعلام الكوفيين كما ذكرنا.

وقد وضحنا استحالة مجيئ خبرها حالًا؛ لأن الحال نكرة، ولا يكون معرفة إلا في حالات نادرة،

ولذلك قال أستاذنا الدكتور فاضل السامرائي: «وبهذا يترجح -فيما أحسب- مذاهب النحاة في ذلك، وهي: أن هذه أفعال ناقصة، وأن المرفوع اسمها، والمنصوب خبرها، وليست حالًا. والله أعلم»[1].

أما التمام في هذه الأفعال؛ فلأنها دالة على الحدث والزمان بمنزلة بقية الأفعال، لذلك التام منها يكتفي بالمرفوع، فتقول: كان الضرب، أي: وقع ووجد، فهي مشتقة من "الكون"؛ لتدل على ما وجد في الزمان الماضي، فتجري عليها أحكام الأفعال، وهذا أمر يتعلق بالمعنى وتمام الجملة بعدها.

---

(١) تحقيقات نحوية، ص: ٨١ - ٨٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

لو تأملنا قوله تعالى: {وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ} [سورة البقرة:٢٨٠] فـ "كان" هنا تامة؛ لأنك إن جعلتها ناقصة بقيت بلا خبر، والتأويل: إن حضر ذو عسرة، والفاء جواب الشرط، كما ذكر النحاة(١).

(١) راجع: شرح الجمل لابن أبي الربيع ٢/٧٣٨ – ٧٣٩ مختصرًا.

خاتمة البحث

١- إن جمهور البصريين يرون كان وأخواتها أفعالًا ناقصة، تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ ويصير اسمها، وتنصب الخبر ويصير خبرها، وترتبط بها ارتباطًا معنويًّا.

٢- أن الكوفيين يرون رأي البصريين في أن "كان" ناقصة، وقد نقل عنهم أنها تنصب الخبر، ويكون حالًا أو شبيهًا بالحال، وقد وضحنا عدم الدقة في النقل عنهم، ونقلنا من كتب الكوفيين ما يؤيد غير هذا الكلام.

٣- أن التمام في هذه الأفعال معناه أن تكون مثل بقية الأفعال في الاكتفاء بالفاعل، ويجري عليها أحكام الفعل من التعلق بالضمائر والظروف وغيرها.

٤- أن المعنى هو الفاصل في هذا الباب، فهو الذي يحدد نوع الفعل، فإذا احتاج بعدها الاسم لمنصوب صارت ناقصة، وإلا فهي تامة.

٥- التمام في هذا الباب معناه الإكتفاء بالفاعل وتمام المعنى إذا قلت – قد كان زيد والنقصان خلاف ذلك لأن "كان" تدل على الزمان وارتبطت بالاسم والخبر بعدها

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

مراجع البحث

١. أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد البيطـــار، ط: دار الكتب.

٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين لأبي البركـــات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة.

٣. الأشباه والنظائر للسيوطي، ط: دار الكتب.

٤. تجديد النحو للدكتور شوقي ضيف، ط: دار المعارف.

٥. تحقيقات نحوية للدكتور فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشـــر ١٤٢١هـــ/٢٠٠١م.

٦. تيسير النحو للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف.

٧. الجمل لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: علي حيدر ١٣٩٢هـــ.

٨. شرح جمل الزجاجي لابن عصفو، تحقيق: د. صاحب أبو حباح.

٩. شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ط دار الكتب.

١٠. شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش، ط: إدارة الطباعة المنيرية.

١١. الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي.

١٢. مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلـــب، ط: دار المعـــارف، تحقيق: عبد السلام هارون.

١٣. معاني القرآن للفراء، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب –بيروت.

١٤. المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة –القاهرة ١٣٨٦هـ.

١٥. الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون. ط: بيروت.

١٦. النحو العربي نقد وبناء للدكتور إبراهيم السامرائي، دار الصادق – بيروت.

١٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، ط: أولى ١٣٢٨هـ، مطبعة السعادة.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١٣٦٤٧
٢-	Abstract	١٣٦٤٨
٣-	المُقدَّمة	١٣٦٤٩
٤-	أولًا: رأي البصريين في تمام هذه الأفعال ونقصانها:	١٣٦٥٠
٥-	رأي الكوفيين في تمام "كان" ونقصانها	١٣٦٦٠
٦-	ثالثًا: الموازنة بين الكوفيين والبصريين في هذه المسألة:	١٣٦٦٧
٧-	خاتمة البحث	١٣٦٦٩
٨-	مراجع البحث	١٣٦٧٠
٩-	فهرس الموضوعات	١٣٦٧٢

تم بحمد الله